لقاء بينهما»[٨٠]. غير أن اسرائيل لم تكتف بهذا المكسب، وإنما بدأت تسعى نحو منع لجنة التوفيق حتى من تقديم تقريرها السنوي الى الجمعية العامة، إذ ان «تقديمه يضمن، في أي حال من الأحوال، ادراج بند في جدول أبحاث الجمعية حول [فلسطين]... كذلك فإن إلزام اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول أعمالها، انما يدفعها أحياناً نحو نشاط مصطنع لا حاجة له»[٨١]. وقد استجابت الدول المعنية فعلاً لمطلب اسرائيل وأمرت اللجنة «بتقديم تقرير فقط عندما يتوفر لديها ما يجدر الاعلان عنه، بحيث لا يكون بمثابة تقرير سنوي»[٨٢].

وقد انعكست هذه التنازلات لاسرائيل في القرار رقم ٥١٢ الذي صدر عن الجمعية العامة في دورتها السادسة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢: حيث خلا نصه من أي ذكر لاعادة اللاجئين، او حتى دفع التعويضات لهم، كما نصت عليه حرفياً القرارات السابقة[٨٣]. كذلك لم يرد في هذا القرار اسم المكان الذي ستجتمع فيه لجنة التوفيق، إلا ان الدول الأعضاء في اللجنة، أبلغت الوفد الاسرائيلي أنها ستنقل مقر عملها الى نيويورك، بحيث يكون اعضاؤها هم المندوبون الدائمون لهذه الدول في الأمم المتحدة.

وقد اعتبرت اسرائيل القرار رقم ٥١٢ المذكور آنفاً، مقدمة لتحقيق هدفها الأكبر ألا وهو وقف إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة كبند مستقل. ورأت، خلال الدورة السابعة للجمعية العامة التي بدأت أعمالها في منتصف تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٢، أن الفرصة متاحة أمامها لتحقيق هذا الهدف، وذلك بفضل أنصارها داخل الأمم المتحدة الذين كان على رأسهم الأمين العام تريغفي لي والدول الغربية. ففي هذه الدورة، قام الأمين العام المذكور بتقديم جدول أعمال يتضمن بنداً عنوانه: «تقرير مدير وكالة الأونروا» دون أن يدرجه تحت بند «قضية فلسطين»، كما كان الوضع خلال الدورات السابقة. ورداً على ذلك، بادرت الوفود العربية الى ادراج مادة اضافية على جدول الأعمال تحمل عنوان: «لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الأمم المتحدة»، وأرفقت طلب الادراج هذا بمذكرة أوضحت فيها «أن الأمم المتحدة لم تنجز المهمة التي اخذتها على عاتقها في القضية الفلسطينية عام ١٩٤٧، كما ان أياً من قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول هذه القضية لم ينفذ. وان طلبها يرمي الى مناقشة القضية من أجل تكوين نظرة شاملة عن نشاط لجنة التوفيق في ضوء قرارات الأمم المتحدة بالاستناد الى التدابير المتخذة لتنفيذ هذه القرارات»[٨٤]. ورداً على طلب العرب هذا، تقدّم الوفد الاسرائيلي بطلب إدراج بند آخر هذا نصه: «شكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها [المترتبة عليها] بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل، والتي تلزمها بأن تمتنع عن ممارسة سياسة العداء، وان تسعى للتوصل الى اتفاق من أجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل»[٨٥]. وأرفقت اسرائيل طلبها هذا بمذكرة تفسيرية ورد فيها «أنه على الرغم من مرور أربع سنوات على عقد اتفاقات الهدنة سنة ١٩٤٩ مع الحكومات العربية المجاورة لاسرائيل والتي كانت قد شنتْ حرباً عليها متحدية قرار التقسيم فإن أي تقدم لم يتم من أجل عقد اتفاقات سلام دائم معها كما نصّت على ذلك اتفاقات الهدنة. ثم أن القرار رقم ١٩٤ (الدورة الثالثة) لسنة ١٩٤٨، قد طلب من الحكومات العربية أن تسعى الى تسوية جميع خلافاتها مع اسرائيل عن طريق التفاوض معها، وهو ما كررته الجمعية العامة